كلمة العدد

السيد الأستاذ الدكتور / يحيى المشد

وكيل كلية الهندسة بشبرا

لشئون التعليم والطلاب

مشروع تطوير التعليم العالى (HEEPF) أحد المشاريع الستة الرئيسية التى أعطيت الأولوية فى التنفيذ لإعادة هيكلة منظومة التعليم العالى فى مصر .

وقد استهدف المشروع نشر ثقافة وتطبيق منظومة التطوير المستمر والتأهيل للإعتماد على مرحلتين ، شملت المرحلة الأولى (QAPP1,2)دعم الكليات لإنشاء نظام داخلى للجودة يضمن صياغة أهداف لبرامج الكليات متسقة مع رسالة الكلية ويشارك فى إعدادها وصياغتها جميع المستفيدين من أعضاء هيئة التدريس وطلاب وعاملين وإداريين وفنيين ورجال الأعمال ومؤسسات الإنتاج والخدمات المختلفة ،وكذلك النقابات ومنظمات المجتمع المدنى ويجب أن تكون هذه الأهداف قابلة للقياس مع معايير مرجعية .تترجم هذه الأهداف العامة وهى الصورة التى نأمل أن نرى عليها الخريج بعد (٣ - ٥) سنوات من تخرجه إلى مخرجات ونتائج تعليمية مستهدفة عند تخرجه. يتم وضع الإستراتيجيات والسياسات واللوائح التى تضمن تحقيق هذه المخرجات وتحديد مسئولية التنفيذ ثم تأتى عملية تجميع البيانات وتحليلها وتقييم العملية بأكملها للتحقق من تحقيق الأهداف ويتم الوقوف على نقاط القوةوالضعف وصياغة مقترحات للتحسين يتم إعدادها فى صورة تغذية مرتدة لإعادة النظر فى الأهداف والسياسات .

تنتهى هذه المرحلة بزيارة ميدانية وإعداد تقرير (DE) تم تأتى المرحلة الثانية وهى مرحلة(CIQAP)أو التطويرالمستمر والتأهيل للإعتماد وتبدأ بإعداد خطة إستراتيجية للكلية تعتمد على تقرير الزيارة الميدانية (DE) والأهداف التى تحددها المؤسسة وتتفق مع هويتها وطموحاتها ومقوماتها ويتم تحديد الفجوة بين الواقع والمأمول وتحديد نقاط القوة والضعف وصياغة خطة إستراتيجية للكلية تتكون من :

- إعادة الصياغة (رؤية ورسالة والأهداف الإستراتيجية للكلية) .
- تحليل الفجوة (SWOT) بين الوضع الحالى والأهداف المأمولة .
- صياغة لخطة تنفيذية تتكون من عدد من الأنشطة الرئيسية المحددة فى إطار زمنى ومالى وتحديد المسئولين عن التنفيذ .
- تحديد لمؤشرات قياس الأهداف وطرق التقويم والمتابعة الإستمرارية والتأكيد على ضرورة مشاركة جميع المستفيدين فى إعداد هذه الخطة الإستراتيجية والإتفاق عليها .

ولضمان فاعلية هذه المشاريع وضمان إستمراريتها وإستقلاليتها لابد من تمويل مناسب لهذه المشاريع وكذلك تحديث للوائح و إستحداث طرق متنوعة وغير تقليدية لزيادة موارد الكليات وكذلك زيادة إدراك المستفيدين بدورهم فى عملية التطوير وإعطاء مرونة وإستقلالية للجامعات لتنفيذ البرامج التى تضمن زيادة مواردها .

ومما لا شك فيه أن تطبيق نظام ربط الأجر بالأداء سيساعد فى تحسين أداء العملية التعليمية فى ضوء المعايير التى صياغتها من خلال تقديم البراهين والأدلة التى تعكس النشاط التدريسى والإشراف الأكاديمى والمشاركة المجتمعية والمشاركة فى خطط التطوير و تطوير مواصفات المقرر وإعداد تقارير للمقررات و البرامج وتحليلها والوقوف على أسباب الخلل و إعداد موارد تعليمية والمشاركةفى دورات الجودة و التعليم الإلكترونى والتخطيط الإستراتيجى ،ومع الوقت سيتوفر للكليات موارد أكاديمية وإدارية يتم تحديثها سنوياً تساعد فى إعداد التقارير و الإحصائيات.

وتأتى البرامج الجديدة فى الجامعات خطوة إيجابية كنماذج تجريبية للتطوير،حيث تقدم هذه البرامج بعد دراسة لإحتياجات السوق ودراسة الجدوى الاقتصادية لها و التأكد من توفر الإمكانيات المادية و البشرية،وتم توحيد الأطر العامة للخطة الدراسية لتحقق التكامل فى المهارات المطلوبة للكلية ما بين متطلبات للجامعة من علوم إنسانية و إجتماعية و مهارات إتصال بنسبة لاتقل عن(١٠٪) من إجمالى عدد الساعات ،ومتطلبات عامة لكل كلية لاتقل عن (٢٢٪)، ومتطلبات إجبارية للتخصص فى حدود (٥٠٪) وإختيارية للتخصص فى حدود (١٨٪) بما يتفق ومؤشرات المعايير الأكاديمية القومية المرجعية (NARS) وإن إعطاء الحرية لهذه البرامج وتخليصها من قيود القبول سوف يعطيها القدرة على الإستمرارية وسيكون مؤشر النجاح هو قبول السوق لهذا الخريج .